



مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (١)

التعاون الاقتصادي الروسي-السوري: التحديات والآفاق

إيجور ماتفييف، معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، ويضم ٥١ دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. ويتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع حوار وبحث متعدد الأطراف يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار في سوريا. ويدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويسبيس".

المحررين:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي للمشروع

لورين تشارلز، باحث مشارك

المؤلف

ايجور ماتفييف

الدكتور إيجور ماتفييف هو خبير روسي في الشأن السوري وشؤون الشرق الأوسط ويتمتع بخبرات أكاديمية ودبلوماسية. وهو حاليًا محاضر زائر في كلية شؤون الحكم والإدارة في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية. خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ترأس الدكتور إيجور القسم التجاري والاقتصادي بالسفارة الروسية في الجمهورية العربية السورية. وماتفييف هو مؤلف سلسلة من الكتب والمقالات التي تبحث في تاريخ سوريا واقتصادها وسياساتها الخارجية، بما في ذلك أحدث مؤلفاته "الأثار الاقتصادية للأزمة السورية: الدروس والأفاق" (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨) فضلًا عن منشورات لموقع المونيتور الإخباري "Al-Monitor".

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في فبراير ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة

من أجل تحقيق أهداف استراتيجية "إعادة بناء سوريا"، تسعى دمشق إلى اجتذاب الاستثمارات من الدول الصديقة، وتعتبر التعاون التجاري مع روسيا حجر الزاوية في هذه الجهود. ولم تتخذ موسكو بعد خياراً نهائياً بين نهج "واسع النطاق" شامل يهدف إلى تحقيق وجود اقتصادي طويل الأجل في سوريا، ونهج آخر "ضيق النطاق" يقوم على تعهيد إعادة إعمار البلاد إلى شركات روسية منتقاة قادرة على تأمين التعويض السريع لنفقات روسيا خلال الحرب السورية. في الوقت الحالي، يبدو أن النهج الثاني له الأولوية.

تستند طرائق التعاون التجاري بين روسيا وسوريا إلى نماذج "التعاون بين الحكومات" (G2G) و"التعاون بين قطاع الأعمال والحكومة" (B2G) و"التعاون بين قطاعات الأعمال" (B2B)، ويفضل الشركاء الروس النموذجين الأولين علي الأخير. ويصادف التجار والصناع من روسيا العديد من الفرص وكذلك التحديات في سوريا فيما يتعلق بضرورة قيام دمشق باستعادة الاقتصاد الوطني وتحديثه في خضم الاضطراب الذي يسود المنطقة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية، والانفصال عن النظام المالي العالمي، والعقوبات الغربية ضد موسكو ودمشق، فضلاً عن تاريخ من ممارسات التعاون غير الناجحة بين قطاعات الأعمال، والإفراط في البيروقراطية في سوريا. من أجل هذا يُفضل نموذجي التعاون بين الحكومات والتعاون بين قطاع الأعمال والحكومة.

تعتمد العلاقات الاقتصادية المتبادلة المستقبلية على تطور البيئة حول سوريا والمصالحة داخل البلد وتحسين مناخ الأعمال المحلي. وتبذل موسكو جهداً للضغط على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لتصبح جهات مانحة؛ رغم ذلك، من غير المرجح أن يتطور التنسيق بين سوريا وروسيا والاتحاد الأوروبي بشأن المسائل الأخرى نظراً إلى الصورة السياسية السلبية للاتحاد الأوروبي داخل سوريا واعتماد دمشق على روسيا وإيران.

استراتيجية "إعادة بناء سوريا" ونُهج وطرائق التعاون الاقتصادي بين روسيا وسوريا

في منتصف عام ٢٠١٧، تبنت الحكومة السورية استراتيجية وطنية طموحة "لإعادة بناء سوريا"، والتي تهدف إلى معالجة فترة ما بعد الحرب.؛ وقيد صيغت الافتراضات الرئيسية للاستراتيجية في أبريل ٢٠١٧ خلال اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، برئاسة الرئيس بشار الأسد.iii. انطلاقاً من هذه النقطة، تحول التركيز بعيداً عن "اقتصاد الحرب" إلى "اقتصاد السلام"، وهذا يعني إعادة الإعمار على مستوى كل البلاد. فالاستراتيجية الجديدة تهدف إلى إعادة إحياء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الآثار السلبية

للعقوبات الغربية إلى أدنى حد، والتغلب على العزلة في العالم العربي، وخاصة من قطر والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجيⁱⁱⁱ، واجتذاب الدعم من وكالات الأمم المتحدة. وحتى يتسنى الشروع في جهود إعادة الإعمار المذكورة، سعت دمشق إلى الحصول على استثمارات ومساعدات تكنولوجية من روسيا وإيران والصين^{iv}.

أصبح هناك اتجاهان واضحان داخل المؤسسة السياسية الروسية ودوائر الأعمال تجاه دورها في إعادة إعمار سوريا. الاتجاه الأول ("الواسع النطاق") هو العزم على زيادة التعاون التجاري والاقتصادي إلى مستوى التنسيق المتبادل في المجالين العسكري والدبلوماسي. وهذا يعني تقديم مساعدة حكومية مباشرة للشركات الروسية الكبيرة والمتوسطة الحجم للوصول إلى الأسواق المحلية وتحقيق وجود اقتصادي طويل الأجل في سوريا في قطاعي الطاقة والتجارة إلى جانب التعاون الصناعي^v.

الاتجاه الثاني ("الضيق النطاق") هو العزم على تعهيد إعادة الإعمار عن طريق اختيار شركات، مثل شركة ستروي ترانس غاز ("Stroytransgaz" JSC)^{vi}، وهي إحدى أكبر شركات المقاولات في روسيا، وتمتلك سجلاً حافلاً من العمل الناجح في سوريا قبل الأزمة وخلالها¹. وأفادت التقارير بأن إحدى الشركات التابعة، وهي شركة ستروي ترانس غاز لوجيستك "Stroytransgaz Logistic"، قد حصلت على حقوق اثنين من المناجم المحلية للفوسفات^{vii}، عن طريق اتفاق مباشر بين روسيا وإيران وسوريا حسبما يُزعم، حيث أن الحرس الثوري الإيراني قد سبق وأن حرر هذه المنطقة من داعش^{viii}.

بغض النظر عن هذا النهج، فإن الطرائق الثلاث التي توصف العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا هي (١) التعاون بين الحكومات و(٢) التعاون بين قطاع الأعمال والحكومة و(٣) التعاون بين قطاعات الأعمال. ومنذ عام ١٩٩٣، اعتمد نموذج التعاون بين الحكومات على اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. وتناولت اللجنة مصالح الشركات الروسية الكبيرة والمتوسطة الحجم، بما يعكس نهجاً "واسع النطاق" لإعادة إعمار سوريا. غير أن ذلك لم يحول دون استخدام النهج "الضيق النطاق"، كما يتبين من الزيارة الروسية الأخيرة لنائب رئيس الوزراء، يوري بوريسوف، إلى دمشق لمناقشة تأجير ميناء طرطوس إلى شركة "ستروي ترانس غاز"^{ix}.

يقوم نموذج التعاون بين قطاع الأعمال والحكومة، الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة الروسية، بشكل أساسي على التواجد المنتظم لروسيا في المعارض المقامة في سوريا، مثل معرض دمشق الدولي أو "إعادة

١ حصلت شركة ستروي ترانس غاز أيضاً على شراكة مع شركة أسمدة مملوكة للدولة في حمص، والأهم من ذلك حصلت على عقد إيجار مدته ٤٩ عامًا لميناء طرطوس لإنشاء صناعة كاملة في مجال الاستخراج/النقل/التحميل لتصدير الفوسفات.

بناء سوريا"، بالإضافة إلى الاتصالات والزيارات الرسمية من جانب المؤسسات الحكومية والشركات العامة.² كما دعت روسيا شركاء الأعمال السوريين المحتملين إلى حضور المعارض والمنتديات بما في ذلك معرض أرابيا إكسبو^x في موسكو ومنتدى يالطا الاقتصادي الدولي الخامس في شبه جزيرة القرم.^{xi} ثم نبهت موسكو دمشق إلى أن الجهود الروسية لضمان الأفضليات التجارية لسوريا³ قد تعتمد على مدى جاهزية سوريا لتطوير الروابط التجارية مع شبه جزيرة القرم.

وتتولى البعثات الموفدة إلى سوريا تسهيل نموذج التعاون بين قطاعات الأعمال، والتي تجرى تحت رعاية مجلس الأعمال السوري الروسي واتحادات التجارة والصناعة وغير ذلك من الجمعيات السورية (مجلس الأعمال الروسي السوري لا يزال غير مفعّل).⁴

الفرص والتحديات أمام التعاون الاقتصادي الروسي-السوري

الفرص:

المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا واضحة. أولاً، استخراج النفط والغاز والفوسفات والموارد المعدنية الأخرى. إذ أن إعادة بناء المكامن والمناجم والبنية التحتية ذات الصلة يوفر فرصاً تجارية قيمة لموسكو. ثانياً، تحديث محاور النقل (السكك الحديدية السورية وميناء طرطوس البحري) ومنشآت النقل (تجديد مطار دمشق الدولي)^{xii} يمكن أن يوفر عقود إنشاء مربحة للشركات الروسية. علاوة على ذلك، يوفر قطاع تكنولوجيا المعلومات فرصاً تجارية واعدة،⁵ إذ تهتم الحكومة السورية ببناء "مجتمع معلومات"^{xiii} والوصول إلى حلول برمجية روسية فريدة يعني أنه يمكن لسوريا الارتقاء إلى مستوى التكنولوجيا الغربية، غير أنه يتعين عليها تجاوز العقوبات. ويعمل الصناع الروس على تحليل آفاق توطين الإنتاج في سوريا رغبة في الوصول إلى العراق والدول العربية الأخرى من خلال "سوريا بوصفها مركزاً صناعياً"، باستخدام آليات التجارة البيئية العربية. وترى بعض الشركات الروسية العمل مع سوريا دليلاً على ولائهم للدولة الروسية من حيث توقع الحصول على مكافآت في العقود التي تبرم داخل روسيا.

² يدرك العديد من رواد الأعمال الروس أن المشاركة في اجتماعات التعاون بين الحكومات والتعاون بين قطاع الأعمال والحكومة في سوريا هي علامة على ولائهم للدولة الروسية، ويتوقعون الحصول على بعض المكافآت في روسيا.

³ يشمل ذلك إنشاء دار تجارية مشتركة وشركة شحن إلى جانب تجارة القمح والمعادن وغيرها من المنتجات المستخدمة في الحمضيات والبقوليات والمكسرات والفوسفات السوري.

⁴ يدرس مجلس الأعمال السوري الروسي الرد بزيارة إلى المناطق الروسية في منتصف عام ٢٠٢٠.

⁵ من الأمثلة الحديثة على ذلك مشروع "open keys"، وهو جزء من التوقيع الإلكتروني بقيادة شركة (JSC "Rusinformexport")، إحدى الشركات التابعة لمؤسسة روستيخ (Rostec) الحكومية، بالتعاون مع الوكالة الوطنية السورية لخدمات الشبكات وذلك من خلال إطلاق مركز الشهادات الإلكترونية.

التحديات:

النطاق الجغرافي والوظيفي للتعاون السوري مع روسيا محدود بسبب زعزعة الوحدة الإقليمية للدولة السورية، حيث لا تزال حلب والأراضي الشاسعة في الشمال الشرقي خارجة عن سيطرة الحكومة بالإضافة إلى سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على النفط السوري والأراضي المزروعة وموارد المياه.^{xiv} ويبدو أن الشركات الروسية الكبيرة تفضل استخدام نموذج التعاون بين الحكومات، خشية العقوبات الغربية (نظرًا لوجود روابط روسية أقوى مع الاقتصاد العالمي مقارنة بإيران) والاعتماد على اللجنة الحكومية الثنائية جنبًا إلى جانب وزارة الصناعة والتجارة الروسية بوصفهما وسيطين في المحادثات التي تعقد مع السوريين. ومع ذلك، تظهر الشركات المتوسطة الحجم قدرًا أكبر من المرونة ويتزايد اهتمامها بطريقتي التعاون بين قطاعات الأعمال والتعاون بين قطاع الأعمال والحكومة، استنادًا إلى الدور التقليدي للقطاع الخاص السوري بوصفه وسيطًا بين رواد الأعمال الأجانب والقطاع العام المحلي.

يؤثر انفصال سوريا عن النظام المالي الدولي سلبيًا على الآليات المصرفية لتمويل التجارة الروسية السورية بالدولار الأمريكي/ اليورو وكذلك بالعملات الوطنية.⁶ وهذا الأمر هو نتيجة العقوبات الغربية المفروضة على كل من موسكو ودمشق. وبالتالي، فإن العجز في العملة الصعبة في القطاع العام السوري لتمويل الواردات يعوق دفع المبالغ في الوقت المناسب والقدرة على تنفيذ مشاريع مع الشركات الروسية وفقًا لنموذج التعاون بين قطاع الأعمال والحكومة دون مساعدة من الدولة الروسية.

تصعب الممارسات التجارية في سوريا المعقدة إلى حد ما والفاصلة في كثير من الأحيان والمفرطة في البيروقراطية من عمل الشركات الروسية.^{xv} ووفقًا لوجهات النظر التي عبر عنها رجال الأعمال السوريون، دون الإفصاح عن هويتهم، فإن تنفيذ المشاريع المشتركة مع الروس قد يوفر لرواد الأعمال المحليين فرصة لتأمين أنفسهم من تدخلات القادة العسكريين (الذين غالبًا ما يشعرون بأنهم يستحقون مكافآت حصرية بسبب المساهمة في الحرب) ورجال الأعمال التابعين للدولة المعروفين باسم "أولاد السلطة". وهذا ينطبق في الغالب على نخبة الشركات السورية القديمة، إما من المغتربين، الذين غادروا البلاد وجمعوا الكثير من الثروات في الخليج العربي ولبنان، أو من عائلاتهم الذين لا تربطهم بالدولة السورية علاقات اجتماعية أو عائلية.^{xvi}

إن الافتقار إلى تاريخ إيجابي من التعاون بين قطاعات الأعمال من القطاع الخاص في روسيا ونظيره في سوريا (مقارنة بسوريا مقابل بقية العالم العربي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين والهند وحتى

⁶ تسبب انهيار مصرف تيمب بنك (Tempbank)، الذي يقع مقره في موسكو، عام 2017 والذي كان متخصصًا في المعاملات مع سوريا وإيران في حدوث مشاكل كبيرة في صرف العملات الأجنبية في سوريا.

إيران) يعني أن جميع أشكال التعاون التجاري والاقتصادي بين سوريا وروسيا (أو الاتحاد السوفيتي سابقاً) قد تبنت نموذجي التعاون بين الحكومات والتعاون بين قطاع الأعمال والحكومة. وأخيراً، تلقي البيئة السلبية إلى حد كبير التي تحيط بعملية إعادة الإعمار في سوريا، والتي يجسدها عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستثمار الرسمي قبل الانتهاء من الإصلاح الدستوري، والموقف العدائي للولايات المتحدة تجاه الرئيس الأسد، ونظرة الأمم المتحدة إلى إعادة الإعمار من خلال عدسة الانتعاش المبكر والمساعدات الإنسانية، كل هذا يلقي بظلاله على التعاون التجاري بين سوريا وروسيا.

تحسين بيئة الأعمال/ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

في مناقشات مع الوكالات السورية (الهيئة العامة للتخطيط والتعاون الدولي والوكالة السورية للاستثمار)، أعرب رواد الأعمال الروس عن عدد من المخاوف وقدموا اقتراحات حول كيفية تحسين البيئة المؤسسية والقانونية والممارسات من أجل النهوض بعمل الشركات الروسية في سوريا. وكانت هذه المخاوف تهدف إلى تحقيق المشاريع الاستثمارية عبر نمذجي التعاون بين قطاعات الأعمال والتعاون بين قطاع الأعمال والحكومة بالدخول في اتحادات مع شركاء ومستشارين سوريين مقربين من الحكومة السورية، مع تحديد أولويات الشراكات بين القطاعين العام والخاص للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وقد أوضح المشاركون الروس الحاجة إلى تكييف حقيقي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يشمل ضبط توقيت المشاريع ذات الصلة، فضلاً عن الضمانات القانونية لعائد استثماراتهم.

كما أكد الروس على أهمية التنسيق مع الوكالات السورية^{xvii} بغية إيجاد طرق لتصدير المنتجات إلى سوريا مع توطين صناعتهم في الأراضي السورية. وعند تقديم طلبات العطاءات، يتوقع التجار الروس، وخاصة أولئك الذين لم يسبق لهم العمل في سوريا، وجود إرشادات واضحة وإجراءات شفافة بما في ذلك تزويدهم بالمعلومات المطلوبة باللغة الإنجليزية. كما أنهم يحتاجون إلى معلومات حول الاستثمار والتصدير وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويسلمون بالحاجة إلى إصلاح الآليات السورية لحل النزاعات التجارية، ويظنون مترددين في استخدام محاكم الدولة السورية بسبب الممارسات السلبية السابقة وارتفاع تكاليف التمثيل القضائي. ويجري تشجيع دمشق على تنفيذ هياكل وآليات واسعة النطاق للتحكيم الدولي، على غرار المركز اللبناني للتحكيم والوساطة، والذي يستخدمه القطاع الخاص السوري في كثير من الأحيان.

وبغية تناول المهمة الأساسية المتمثلة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وضع مجلس الوزراء السوري للمسات النهائية على تفويض مشروع قانون الاستثمار الجديد، الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار لعام 2007.^{xviii} ومن المتوقع أن يعمل القانون الجديد على توحيد القطاعات الاقتصادية تحت مظلة قانون تشريعي واحد مع

التركيز على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتشجيع الاستثمار في إعادة البناء. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تضيق نطاق العملية البيروقراطية للحصول على التراخيص وإطلاق مكتب واحد للإجراءات حيث يمكن الحصول على جميع التراخيص والتصاريح. وسيقدم القانون الجديد أيضاً إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية لبعض الواردات. كما سيجري افتتاح مركز لتسوية منازعات الاستثمار. وأفادت التقارير أن رئيس الوزراء، عماد خميس، قد أصدر تعميماً يدعو إلى تحقيق تعاون أوثق بين الهيئات العامة والوكالة السورية للاستثمار حتى يتسنى للمستثمرين الاستفادة من إجراءات الترخيص السريعة.^{xix}

رؤية روسيا للإصلاحات الاقتصادية في سوريا

ترى روسيا الإصلاحات الاقتصادية في سوريا على أنها "هدف وطني" يتطلب تعبئة الموارد المحلية عن طريق التعاون بين الدولة السورية ورواد الأعمال من القطاع الخاص، وتهيئة بيئة دولية صديقة لسوريا دون إضفاء مزيداً من التسييس على النزاع السوري. ويراقب مجتمع الأعمال الروسي مستقبل الإصلاح الدستوري (عمل اللجنة الدستورية السورية)^{xx} متوقفاً إعادة التوحيد الاقتصادي وإيجاد حل حقيقي للمسألة الكردية وفتح سبل لجذب التمويل الواسع النطاق من مصادر أجنبية. وعلى الصعيد السياسي، تحاول روسيا إقناع الدول الغربية والدول العربية بتقديم التبرعات والاستثمار في سوريا برئاسة الأسد،^{xxi} في حين يرى العديد من رجال الأعمال الروس نظرائهم من دولة الإمارات العربية المتحدة،^{xxii} والمملكة العربية السعودية، والكويت، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على أنهم مستثمرين أغنياء مشاركين في إعادة الإعمار. ويقوم رواد الأعمال الروس أيضاً بتحليل احتمالات التأزر مع لبنان،^{xxiii} الذي يقدم نفسه بوصفه "بوابة" لإعادة بناء سوريا.

وبالتوازي مع ذلك، تدعو موسكو الاتحاد الأوروبي^{xxiv} إلى التخلي عن ترامب^{xxv} والمساهمة في إعادة الإعمار من أجل السماح للاجئين السوريين بالعودة إلى ديارهم، بينما تناشد، في الوقت نفسه، البيروقراطيين في الأمم المتحدة بالتخلي عن نهج "الحل السياسي قبل إعادة الإعمار"، رغم عدم توفر التمويل الكافي المنهجي لبرامج الأمم المتحدة الإنسانية المتعلقة بسوريا.^{xxvi}

الخلاصة

يبدو أن فرص التنسيق بين سوريا وروسيا والاتحاد الأوروبي في إطار الإصلاحات الاقتصادية في سوريا غير مرجحة في المستقبل المنظور، بسبب العقوبات الأوروبية الحالية ووسط إصرار دمشق على "إنقاذ الوجه السياسي" في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. فمعظم أعضاء الاتحاد الأوروبي، باستثناء الجمهورية التشيكية (التي أبقت على سفارتها في سوريا طوال النزاع)، لا يُنظر إليهم بعين الرضا في سوريا. وفي ظل هذه

الظروف، يمكن تفسير أي نوع من المساعدة من الاتحاد الأوروبي على أنه تدخل في الشؤون الداخلية. وبينما يكون هناك فرصًا محددة للتعاون التجاري بين روسيا وسوريا، إلا أن التحديات تحتاج إلى أن تُدار بعناية. ويعتمد النجاح على العوامل التالية:

- النهج ("الواسع النطاق" أو "الضيق النطاق") الذي تتبناه موسكو فيما يخص دورها في إعادة بناء سوريا؛
- تقسيم الأدوار بين روسيا وإيران، وكذلك مع الصين وحزب الله وغيرهم من الجهات الفاعلة التي تشارك أو ستشارك في إعادة الإعمار؛
- هيكل المشهد الجغرافي السياسي الإقليمي (استنادًا إلى الأدوار التي تلعبها الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية) بهدف إعادة التوحيد الاقتصادي المحتملة للبلد وإدماج المناطق الكردية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- مصير العقوبات ضد سوريا، التي تفرضها الدول الغربية والعربية؛
- تطوير العلاقات السورية مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، بما في ذلك المشاركة المحتملة للجهات المانحة في إعادة إعمار سوريا؛
- مستقبل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا وآفاق إعادة الروابط التجارية التقليدية؛
- البنية السياسية لسوريا في أعقاب الإصلاح الدستوري.

i "حزب البعث العربي الاشتراكي: التحضير لعصر ما بعد الحرب". مبادرة الإصلاح العربي، ٨ أغسطس ٢٠١٧: <https://archives.arab-reform.net/en/node/1052>

ii "الرئيس الأسد: على قيادات حزب البعث تشجيع روح المبادرة لدى أعضاء الحزب". الوكالة العربية السورية للأنباء، ٢٢ أبريل ٢٠١٧: <https://sana.sy/en/?p=104799>

iii "دول مجلس التعاون الخليجي محاصرة بالعقوبات الأمريكية على سوريا". المونيتور، ١ فبراير ٢٠١٩: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/02/gcc-us-dilemma-assad-arabs-qatar-lebanon-netanyahu.html>

iv ميسم بيزر، "سباق إعادة الإعمار يتصاعد مع انتهاء الحرب السورية". المونيتور، ١ فبراير ٢٠١٩: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/02/iran-syria-cooperation-economic-agreements-trade-jahangiri.html>

v فهد شابير، "روسيا وسوريا يتوقعان توقيع خارطة طريق للتعاون الصناعي في دمشق - الوزارة". أردو بوينت (المصدر الإلكتروني)، ١٣ ديسمبر ٢٠١٨: <https://www.urdupoint.com/en/business/russia-syria-expected-to-sign-road-map-for-i-504976.html>

vi JSC "Stroytransgaz": <http://www.stroytransgaz.ru/en/>

vii "الطموحات الروسية للفوسفات السوري". المرصد السوري (استنادًا إلى بوابة المدن الإخبارية، موقع إلكتروني إخباري لبناني)، ٣ أغسطس ٢٠١٨:

https://syrianobserver.com/EN/features/19755/russian_ambitions_syrian_phosphates.html;

"موسكو تجمع غنائم الحرب في سوريا الأسد" فاينانشال تايمز، ١ سبتمبر ٢٠١٩:

<https://www.ft.com/content/30ddfdd0-b83e-11e9-96bd-8e884d3ea203>

viii بوزغرماهر شرف الدين، إلين فرانسيس، "الحرس الثوري الإيراني يجني ثمار اقتصادية في سوريا". رويترز، ١٩ يناير ٢٠١٧:

<https://uk.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-syria-iran/irans-revolutionary-guards-reaps-economic-rewards-in-syria-idUKKBN1531TS>

ix "موسكو على وشك الانتهاء من صفقة تأجير ميناء طرطوس السوري لمدة ٤٩ عامًا". إذاعة أوروبا الحرة/ راديو ليبرتي، ٢١ أبريل ٢٠١٩:

<https://www.rferl.org/a/moscow-damascus-near-deal-on-lease-syrian-port-tartus/29894114.html>

x "سوريا تشارك في معرض الأعمال الروسي العربي" أربيا إكسبو". الوكالة العربية السورية للأنباء، ٨ أبريل ٢٠١٩:

<https://sana.sy/en/?p=162809>

xi "سوريا تشارك في مؤتمر يالطا الاقتصادي الدولي الخامس". سوريا تايمز، ١٩ أبريل ٢٠١٩:

<http://syriatimes.sy/index.php/economy/41248-syria-participates-in-the-5th-yalta-international-economic-conference>

xii "سوريا تدعو روسيا لبناء سكك حديدية تقود إلى مكامن تدمر". بوابة UAWIRE الإخبارية (مصدر إلكتروني)، ١٨ أكتوبر ٢٠١٧:

<http://www.uawire.org/syria-offers-to-let-russia-build-railway-to-palmyra-deposits#>

"شركة ألماتي الروسية تخطط لتزويد 3 مطارات سورية بأجهزة حديثة - نائب الرئيس التنفيذي". أوردو بوينت (مصدر إلكتروني)، ٩ سبتمبر ٢٠١٨:

<https://www.urdupoint.com/en/world/russias-almaz-antey-plans-to-supply-3-syrian-428620.html>

xiii إيجور ماتفييف، "كيف تخطط روسيا للمشاركة في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات في سوريا". المونيتور، ١٧ يونيو ٢٠١٩:

<https://www.al-monitor.com/pulse/ru/contents/articles/originals/2019/06/russia-syria-it-technologies-reconstruction.html>

xiv إيجور ماتفييف، "روسيا والأمم المتحدة تتطلعان إلى فوائد الشراكة في سوريا ما بعد الحرب". المونيتور، ٨ مايو ٢٠١٩:

<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/05/russia-un-syria-reconstruction-cooperation.html>

xv إيجور ماتفييف: "الشركات الروسية قلقة من استثمارات إعادة الإعمار في سوريا". المونيتور، ٢٦ مارس ٢٠١٩:

<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/russia-syria-reconstruction-challenges.html>

xvi سامر عبود، "اقتصاديات الحرب والسلام في سوريا". ذا سنتشري فونديشن، ٣١ يناير ٢٠١٧:

<https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/?agreed=1>

xvii وكالة الاستثمار ووزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

xviii صدر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٠٠٧/٨. منشور الأونكتاد:

<https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/43/syrian-arab-republic-investment-law>

xix الموقع الإلكتروني لمجلة القانون السورية، www.syria.law

xx باربرا بيبو، "اللجنة الدستورية السورية التي طال انتظارها تجتمع لأول مرة". الجزيرة، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩:

<https://www.aljazeera.com/news/2019/10/long-awaited-syrian-constitutional-committee-meets-time-191030151424363.html>

xxi صموئيل راماني، "عين روسيا على إعادة الإعمار السوري". مجلة القاهرة للشؤون العالمية/ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٧ مارس ٢٠١٩:

<https://www.thecaireview.com/tahrir-forum/russias-eye-on-syrian-reconstruction/>

xxii صموئيل راماني، "الإمارات وروسيا يتوصلان إلى أرضية مشتركة بشأن سوريا". معهد دول الخليج العربي في واشنطن، ١١ مارس ٢٠١٩:

<https://agsiw.org/uae-and-russia-find-common-ground-on-syria/>

xxiii إيجور ماتفييف، "روسيا ولبنان يسعيان إلى التعاون في مشاريع إعادة بناء سوريا". المونيتور، ٨ أغسطس ٢٠١٩:

<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/08/russia-seek-embrace-lebanon-syria-reconstruction-plan.html>

xxiv "بوتين يبحث أوروبا على المساعدة في إعادة بناء سوريا حتى يتمكن اللاجئون من العودة". الجارديان (استنادًا إلى فرانس برس)، ١٨ أغسطس ٢٠١٨:

<https://www.theguardian.com/global/2018/aug/18/putin-urges-europe-to-help-rebuild-syria-so-refugees-can-return>

xxv هنري ماير، آرنو ديلفز، "روسيا تضغط على أوروبا للتخلي عن ترامب والمساعدة في إعادة بناء سوريا". بلومبرج، ١٢ أكتوبر ٢٠١٨:

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-10-12/russia-presses-europe-to-break-with-trump-and-help-rebuild-syria>

xxvi "مئات الآلاف من المدنيين المعرضين للخطر في سوريا وسط أعمال العنف المستمرة في شمال شرق وشمال غرب البلاد". أخبار الأمم المتحدة (مصدر إلكتروني)، ٨ نوفمبر ٢٠١٩:

<https://news.un.org/en/story/2019/11/1050961>